الخاتمـــــــــــة

يعدّ الأمن أحد المحركات الأكثر تأثيرا في عملية التنمية بمعناها الشامل، إن لم نقل أهم محرك على الإطلاق. مقولة لطالما ردّدت ضمن الخطابات العالمية واقتنعت بها قطاعات واسعة من المجتمعات العربية ومن بينها مجتمعات المغرب العربي. في ضوء هذه القناعة سعت الدراسة إلى محاولة الوقوف عن كثب عند الأمن في دول المغرب العربي ومدى تأثيره في التنمية لا سيما وأن هذه الدول قد عرفت تحوّلات عميقة على إثر ما أحدثته ثورات الربيع العربي، ناهيك عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ألفين وواحد والتي لم تكن الدائرة المغاربية بمعزل عن تداعياتها.

لقد أردنا أن تكون خاتمة هذا العمل عبارة عن خلاصة واستنتاجات واختبار للفرضيات، ثم اقتراحات ندعو للعمل بها. إذ بعد البحث في اشكاليتنا المتمثلة في **مدى تأثير الواقع الأمني على مسار التنمية في دول المغرب العربي**، نصل إلى الإجابة على هذه الإشكالية عبر مجموعة من الاستنتاجات والنتائج التي لا نعتقد بأنها جديدة ولا فريدة من نوعها وإنما نرى أن أهميتها تكمن أساسا في التأكيد على ما سبقها من نتائج والدعوة إلى البحث الأعمق فيها مستقبلا.

وعليه نتّوج دراستنا بالاستنتاجات والنتائج التاليـــــــــــــة:

-تتسم العلاقة بين الأمن والتنمية بالتبادل والتكاملية كل منهما يكمل الآخر ويؤثر فيه ويرتبط به، ذلك أن الأمن يسهم في تهيئة المناخ الملائم لعمليات التنمية هذا من جهة، ومن جهة ثانية تعتبر التنمية آلية من آليات حفظ وضمان الأمن.

-تتطلب عملية التنمية تضافر وتعاون جهود كل الأطراف الفاعلة في المجتمع ، ومشاركة الأطراف الرئيسية من حكومة، قطاع خاص، ومجتمع مدني، الأمر الذي يستوجب بالضرورة بل ولن يتحقق إلا في ظل توفر بناء أمني متين كنقطة انطلاق أولى.

-لا تزال دول المغرب العربي بحاجة إلى تحقيق التنمية من خلال تجسيد العدالة في توزيع الثروة وتوسيع مجالات وفرص الاستثمارات، واستغلال الموارد المتاحة برشادة وعقلانية أكثر.

-بالنظر إلى المعطيات الحالية فإن منطقة المغرب العربي مرشحة لاستقطاب أكبر لنشاطات الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة.

-تعيش دول المغرب العربي تباطؤا في معدلات نموها مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم، وتتعدّد الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع، إلا أن المؤكد هو أن طبيعة نظام الحكم في هذه الدول لا يشجع بالشكل الكافي على دعم الاستقرار والتنمية بالقدر الذي يساعدها على تفشي مظاهر الفساد والتهديد.

-الدولة القوية داخليا وخارجيا وحدها تستطيع منح شعبها ما يمكن اعتباره حقوق أساسية وعلى رأسها الأمن والعيش الكريم والرفاه **(التنمية)**، إلى ما أبعد من ذلك. وهو الأمر الذي على دول منطقتنا المغاربية السعي بعزم وجهد مكثف نحو تحقيقه والأخذ بزمام الأمور لتحسين مستوى هذه الشعوب، وما يحتم عليها هذا أكثر من أي وقت سابق يظهر من خلال المطالب التي رفعت في الانتفاضات الشعبية **(الربيع العربي)** التي عرفتها العديد من الدول العربية، أين طالبت هذه الشعوب بتحسين مستواها وفك خناق الأزمة عنها عن طريق ضرورة القيام بإصلاحات في جميع المجالات حتى ولو استدعى منهم ذلك إسقاط أنظمة وإزاحة حكام عن مناصبهم.

ومن خلال الدراسة وجلّ ما تضمنته، وفي ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن اختبار صحة **الفرضية الأولى** والتي تنص على أنه: **يرتبط تحقيق الأمن والتنمية بمدى نجاعة السياسات التنموية بدول المغرب العربي.** يمكن القول أن هذه الفرضية صحيحة إلى حدّ ما إذا ما انطلقنا من قناعة مؤداها أن العلاقة بين الأمن والتنمية متبادلة ومتكاملة، فقد بدا واضحا حجم الارتداد بينهما وتأثير كل منهما على الآخر، بمعنى انه يمكن فعلا ضمان سيادة حالة من الأمن إذا ما عملت دول المغرب العربي بشكل مستمر وحثيث أكثر مما هو عليه على توفير سياسات تنموية قائمة على أساس العدالة التوزيعية وتوسيع فرص الاستثمارات في الموارد

المتاحة الشيء الذي يضمن بالضرورة مستويات معتبرة من الرفاه لشعوبها، وبالتالي إرساء قاعدة أمنية متينة بالمنطقة.

أما بالنسبة **للفرضية الثانية** والتي تركز على أن **أللأمن بدول المغرب العربي يشكل عائقا أما تحقيق التنمية بالجزائر**. يمكن إثبات صحة هذه الفرضية بالنظر إلى زاوية مهمة جدا تكمن في أنه فعلا الجزائر ليست بمنأى عمّا تفرزه وتعيشه الدائرة المغاربية من مشكلات أمنية، مما جعلها أمام تحدّي مواجهة تداعيات هذه المشكلات لكونها ذات طبيعة عابرة للحدود إن لن نقل تحدّي انتقال هذه المشكلات إليها، إلى جانب قربها الجغرافي من بعض الدول التي شهدت ثورات (تونس وليبيا). مما ينعكس بالضرورة على السّير الطبيعي لمسارات التنمية، ويتحتم على الجزائر توجيه الاهتمام بالجانب الأمني أكثر من أي وقت مضى عبر اتخاذ إجراءات أمنية وقائية، وإن كان من بين هذه الإجراءات يمكن إدراج العمل على توفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للشعب الجزائري، كون انعدام هذا الأخير كان أحد الأسباب الرئيسية لثورات الربيع العربي.

نخلص إلى بلورة جملة من الاقتراحـــات كالتالي:

-تأمين مصادر الأمن والاستقرار انطلاقا من ضمان الأمن الإنساني بكل أبعاده الحقيقية.

-الأمن مطلب اقتصادي واجتماعي ضروري لا يستطيع الأفراد في أي مجتمع ممارسة نشاطاتهم المختلفة إلاّ في حالة توفّره ، ومن ثم ضرورة الاهتمام بكافة متطلبات تحقيقه وعلى رأسها الأجهزة الأمنية والمؤسسات الاقتصادية وتطويرها حتى تتمكن من ردع أي تهديد محتمل وصولا إلى تحقيق رفاه المواطنين.

-ضرورة بناء علاقة تعاون وثيقة بين مختلف الأجهزة الأمنية والمؤسسات الاقتصادية على مستوى القطر المغاربي، وبالتالي أهمية التنسيق وتكثيف الجهود بين المؤسسات الأمنية وبقية مؤسسات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية...وغيرها في كافة أقطار الدائرة المغاربية.

-الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد البشرية والإمكانيات الطبيعية والمادية وحسن توظيفها باعتبارها أهم مقومات التكامل والتعاون الاقتصادي، ومن بين المقومات الرئيسية للتنمية الشاملة.

- العمل الجماعي المشترك والتواصل المستمر فيما بين دول المغرب العربي أمنّيا وتنموّيا، فتوفر هذا المطلب كفيل بمعالجة مختلف المخاطر والتهديدات التي تعاني منها المنطقة، خصوصا أن معظم المشاكل ذات أساس اقتصادي مرتبطة بشكل كبير بعجز الدول عن أدائها لوظائفها بالشكل الصحيح، من خلال إشباع رغبات الفرد وضمان حقوقهم السياسية والاجتماعية التي يؤدي فقدانها في الغالب إلى ردود أفعال عنيفة تتجاوز حدود الدولة الواحدة.

-بلورة آليات ناجحة تستهدف التنمية بشكل رئيس للمنطقة من أجل القضاء على مختلف مظاهر الفقر والبطالة والأوبئة.

-ضرورة اضطلاع الجزائر بدور القائد المغاربي الذي من شأنه أن يراقب تطّورات الأمور في المنطقة والمساهمة في حلّ مشاكلها بعيدا عن أي تدخل خارجي، وذلك نظرالكونها البلد الوحيد الذي لم يُعنى تماما بمختلف الحراكات الأمنية التي عرفتها الساحة الدولية مؤخرا.

وفي الأخيـــر يجب أن ندرك أن الأمن والاستقرار مطلب أولي لممارسة أي نشاط تنموي في الدولة.

وخير ما أستشهد به وأختتم به قولي ما قاله الأصفهاني في وصف أعمال البشر، حين قال: **"إنّي رأيت أنّه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا وقال في غده لو غيّرت هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا لعمري من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".**